IRAQI Academic Scientific Journals

Sumer Journal of Legal Science
مجلة سومر للعلوم القانونية
P.ISSN: -3081-1082
https://sjls.edu.iq/index.php/su/ar/index

Vol. (1), No. (2) June 2026
Pages 327-343

المجلد (١) العدد (٢) آذار ٢٠٢٦
الصفحة ٣٢٧-٣٤٣

The Role of Artificial Intelligence in Reshaping International Economic Relations: A Study of Sino-American Geopolitical Economic Competition and its Implications for Arab States

Dr. Salma Abdul Rahim Abdul Hassan Al-Shammari
College of Law, Sumer University

Abstract:

This study examines the role of the political economy of artificial intelligence in reshaping international economic relations, considering AI as a key determinant of power in the contemporary global system. The research analyzes Sino–American geo-economic competition as a case study illustrating the transformation of artificial intelligence from a neutral technological tool into a strategic instrument for redistributing economic and political influence. Relying on descriptive-analytical and comparative approaches, the study highlights the fundamental differences between the U.S. market-driven, private-sector-led model and China's state-centered, centrally planned strategy for AI development. The study further explores the implications of this competition for Arab states, identifying potential opportunities in digital investment and technology transfer, alongside structural challenges related to technological dependency, digital sovereignty, and the widening digital divide. The findings indicate that improving the position of Arab states within the international economic system depends on the formulation of coherent national and regional artificial intelligence strategies capable of transforming AI from a source of dependency into an effective tool for economic autonomy and enhanced political influence.

Keywords: Political Economy, Artificial Intelligence, International Economic Relations, Geo-economics, China, United States.

https://doi.org/10.66734/0dw49z62

1: Email hatem.hardan@uoanbar.edu.iq
2 : Email:

Submitted: -3-2026
Accepted: 17-3-2026
Published:2-6-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

دور الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية- دراسة في التنافس الجيو–اقتصادي الصيني–الأمريكي وانعكاساته على الدول العربية

م.د سلمى عبد الرحيم عبد الحسن الشمري
كلية القانون -جامعة سومر

الملخص

يتناول هذا البحث تأثير الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي على شكل العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال تقييم دور هذه التكنولوجيا كأحد العناصر الأساسية للقوة في النظام العالمي الحالي. يسعى هذا العمل إلى تحليل النزاع الجيو–اقتصادي الذي يحدث بين الصين والولايات المتحدة كمثال يوضح كيف أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصراً مركزياً في إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، لتوضيح الاختلافات بين الطريقة التي تتبعها كل من الولايات المتحدة والصين في استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجياتهما الاقتصادية والحكومية. وقد وجدت الباحثة أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل أساسي على نشاط السوق وابتكارات الشركات الخاصة، بينما تركز السياسة الصينية على التنسيق المركزي ودور الحكومة في توجيه التقدم التكنولوجي. كما يتناول البحث تأثير هذا التنافس على الدول العربية، مؤكدًا على الفرص المتاحة في مجالات الاستثمار الرقمي وجلب المعرفة التقنية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالاعتماد على التكنولوجيا، والخصوصية الرقمية، والفجوة التكنولوجية. وينتهي البحث إلى أنه لتعزيز مكانة الدول العربية في الاقتصاد العالمي، يجب أن يتم تنفيذ خطط شاملة محليًا وإقليميًا للذكاء الاصطناعي، تساعد في تحويل هذه التكنولوجيا من أداة للتبعية إلى وسيلة فعالة لتعزيز الاستقلال المالي والقوة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي، الذكاء الاصطناعي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجيو–اقتصاد، الصين، الولايات المتحدة.

المقدمة

أولاً/ موضوع البحث:

شهدت المنظومة الاقتصادية العالمية خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة وجوهرية، مدفوعة بالصعود السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي كعامل رئيسي في تحديد ملامح القوة الاقتصادية والسياسية في عصرنا الرقمي. لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية لتحسين الكفاءة الإنتاجية، بل أصبح ركيزة استراتيجية تعيد تشكيل خريطة النفوذ العالمي وأنماط التنافس وبنية العلاقات المالية الدولية .في هذا السياق، برز التنافس بين الصين والولايات المتحدة كأوضح نموذج لاستثمار الذكاء الاصطناعي ضمن الصراع الجيو–اقتصادي .تتباين

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الأساليب بين نموذج يعتمد على التخطيط المركزي بقيادة الحكومة الصينية، وآخر يرتكز على ديناميكية السوق وإبداع القطاع الخاص الذي تقوده الولايات المتحدة .أما الدول العربية، فتواجه تحديات هيكلية تعيق مساهمتها الفاعلة في هذا التحول العالمي، مما يثير تساؤلات جوهرية حول كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز ركائز اقتصاداتها ومكانتها السياسية .بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة دور الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية، مع تقديم تحليل للتنافس الصيني–الأمريكي وآثاره المتوقعة على موقع الدول العربية في النظام العالمي.

ثانياً/الأهمية الدراسة: –

- تحليل الدور البنيوي للذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل هياكل السلطة المالية وإعادة صياغة النظام السياسي العالمي يتطلب تناولًا معمقًا للأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية. يتمثل الهدف الأساسي في استيضاح كيفية إسهام الذكاء الاصطناعي في إعادة توزيع مراكز النفوذ بين القوى العالمية التقليدية والصاعدة، مع وضع ذلك ضمن السياق العام للاقتصاد السياسي العالمي.
- فيما يتعلق بالتأثيرات الجوهرية للتقنيات الذكية، يبدو أن الذكاء الاصطناعي يعيد تعريف الآليات التي تتبعها الدول الكبرى لصياغة استراتيجياتها الجيو–مالية وخططها الاقتصادية. إذ يمكن لهذه التقنيات أن تعيد تشكيل أساليب الإدارة العالمية من خلال تعزيز أدوات السيطرة على الأسواق وتعميق تكامل شبكات الإنتاج العالمية، ما يؤدي إلى نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية.
- عند إجراء مقارنة تحليلية بين التوجهين الأمريكي والروسي في استثمار الذكاء الاصطناعي، يكشف البحث عن وجود اختلافات جوهرية في الأطر التنظيمية، أنماط التمويل، وأساليب توظيف التقنية لتحقيق أهداف سياسية ومالية. هذه الاختلافات تعكس تباينات أعمق في الرؤى الاستراتيجية لكلا الطرفين، وتلقي الضوء على الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها هذا التباين على طبيعة المواجهة والحراك داخل الساحة الدولية.

ثالثاً/ إشكالية الدراسة

إلى أي مدى يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تؤثر في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية؟ وكيف يمكن للدول العربية الاستفادة من هذا التطور التقني لتعزيز أسسها الاقتصادية والسياسية وسط السياق المتغير والمتسم بالتنافس الحاد بين القوى الكبرى، مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية؟

رابعاً/ نطاق الدراسة

- تحليل دور الذكاء الاصطناعي في إعادة توزيع النفوذ الاقتصادي والسياسي دوليًا.
- تفسير العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والاقتصاد السياسي للعلاقات الاقتصادية الدولية.
- مقارنة النموذجين الأمريكي والصيني في توظيف الذكاء الاصطناعي ضمن التنافس الجيو–اقتصادي.
- تقييم فرص وتحديات الدول العربية في توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدراتها الاقتصادية والسياسية.

خامساً/ فرضية الدراسة:-

يستند البحث إلى فرضية تفيد بأن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة رئيسية لإعادة تشكيل توازن القوى الاقتصادية والسياسية بين الدول الكبرى، وعلى وجه التحديد الصين والولايات المتحدة .في المقابل، تواجه الدول العربية مجموعة من العقبات الهيكلية التي تحد من قدرتها على استثمار الذكاء الاصطناعي بشكل فعال لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية .من أبرز هذه المعوقات النقص في البنية التحتية الرقمية، ضعف الميزانيات المرصودة للبحث والتطوير، الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المستوردة، وغياب استراتيجيات قومية شاملة. تلك العوامل مجتمعة تحد من إمكانيات الدول العربية في الانخراط الفاعل في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي.

سادساً/ منهجية الدراسة:-

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لدراسة خصائص الذكاء الاصطناعي وأثره على الاقتصاد والسياسة الدولية.
- **المنهج المقارن:-** لمقارنة السياسات الأمريكية والصينية في توظيف الذكاء الاصطناعي.

سابعاً/ خطة البحث: -

نقسم هذا البحث الى مبحثين نتناول في الأول: الإطار النظري للاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونبحث في الثاني الذكاء الاصطناعي في التنافس الصيني–الأمريكي

المبحث الأول

الإطار النظري للاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي في العلاقات الاقتصادية الدولية

لم يعد التعامل مع الذكاء الاصطناعي في سياق المعاملات التجارية العالمية يُختزل في إطار تقني بحت، بل أصبح يستدعي تحليلًا أعمق يُستمد من مدارس الاقتصاد السياسي الدولي ومفهوم السلطة في القانون الدولي العام .وفقًا للمنظورات التقليدية والحديثة للاقتصاد السياسي، يُعد توزيع التكنولوجيا المتقدمة أداة أساسية لإعادة تشكيل موازين القوى داخل النظام الدولي .فقد تحولت وسائل إنتاج المعرفة إلى عناصر محورية في تحديد موازين النفوذ التجاري والسياسي .تكشف البيانات العالمية أن حجم الاستثمارات الدولية في الذكاء الاصطناعي تجاوز عتبة 189مليار دولار في عام 2023، حيث استحوذت الولايات المتحدة والصين على حوالي ٦٠٪ من هذه الاستثمارات، بينما لم تتجاوز حصة الدول الصاعدة مجتمعة ١٠٪ من إجمالي هذه الاستثمارات . ويبرز هذا التركيز الجغرافي للتقنيات الذكية التفاوت الهيكلي في توزيع القوة التقنية عالميًا، مما يعيد تشكيل ديناميكيات الهيمنة في النظام الدولي بأسلوب أكثر تعقيدًا من الحقبة التي كانت فيها الموارد الطبيعية هي المحرك الأساسي[١].

من منظور قانوني، يعيد هذا التطور صياغة مفهوم الحصانة ليجتاز الحدود الجغرافية التقليدية ويتسع ليشمل السيطرة على المعلومات والخوارزميات والبنى الرقمية. وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، تتركز حوالي 70%من البنية التحتية السحابية العالمية في خمس دول فقط، مما يمنح هذه الدول نفوذًا حقيقيًا على تنظيم تدفقات المعلومات العابرة للحدود وتكييفها بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية .في هذا الإطار، تتحول القوانين التي تنظم المعلومات والتعاملات الإلكترونية إلى أدوات لإعادة توزيع موازين القوة، حيث تستثمرها الدول الرائدة لدعم استراتيجيات تكنولوجية عالمية تفرض من خلالها هيمنتها على الدول الأخرى .وهكذا، يصبح التشريع وسيلة جيواقتصادية في سياق التنافس على النفوذ الدولي[٢]

مثلما تُبين تقديرات الهيئات الاقتصادية العالمية أن الذكاء الاصطناعي قد يُضيف نحو ١٥ تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول ٢٠٣٠، وهذا يعني أن الدول التي تملك المقدرة التنظيمية والتشريعية لتسيير هذه التقنية ستكون الأجدر على قيادة مسارات التبادل الرقمي والاستثمار العالمي. بناءً عليه، فإن بحث الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي لا ينفصل عن فحص النطاق الذي يضطلع به الضبط القانوني في صون السيادة الرقمية وكبح التوفيق بين الانفتاح المالي والحرية السياسية، لا سيما في ظل محيط دولي يتسم بتزايد التنافس الجيو–اقتصادي[٣].

جدول رقم(1) مؤشرات القوة في مجال الذكاء الاصطناعي وانعكاساتها القانونية في النظام الدولي

المؤشر	الولايات المتحدة الامريكية	الصين	الدول النامية	الانعكاس القانوني
نسبة الاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي(2023)	نحو ٤٠٪	نحو ٢٠٪	اقل من ١٠٪مجتمعة	قدرة اعلى على فرض معايير تنظيمية دولية
حصة براءات الاختراع في الذكاء الاصطناعي	مرتفعة جدا	مرتفعة جدا	محدودة	احتكار المعرفة التقنية يؤثر في نقل التكنولوجيا
السيطرة على البنية السحابية العالمية	اكثر من ٦٠٪عبر شركات امريكية	توسع سريع	اعتماد شبه كامل	تاثير مباشر على سيادة البيانات
عدد الشركات التقنية العملاقة المؤثرة عالميا	الأعلى عالميا	متزايد	به غائب	قدرة على التاثير في صياغة القواعد التنظيمية الدولية
استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي	مبكرة ومنظمة تشريعيا	مركزية ومدعومة حكوميا	متفاوتة او محدودة	تفاوت في القدرة على حماية السيادة الرقمية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:-

- منظمة التجارة العالمية، *تقرير التجارة العالمي ٢٠٢٥*، جنيف، ٢٠٢٥؛
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، *الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية*، أبوظبي، ٢٠١٩؛
- مركز دراسات الوحدة العربية، *التكنولوجيا المتقدمة والتحولات في النظام الدولي المعاصر*، بيروت، ٢٠٢١.

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي

نقسم هذا المطلب الى فرعين: نبحث في الأول تعريف الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي، ونتناول في الفرع الثاني الخصائص السياسية والقانونية للاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي

الفرع الأول

تعريف الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي

يُقصد بالاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي ذلك المجال المعرفي الذي يدرس التفاعل بين التكنولوجيا الذكية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المستويين الداخلي والعالمي، مع التركيز على كيفية إحداث الذكاء الاصطناعي تأثيرًا في توزيع الثروات الاقتصادية، وإعادة صياغة موازين النفوذ بين الجهات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الدولية. ويعكس هذا المفهوم طبيعة الرابطة الجدلية بين التطور التقني والتغيرات في تشكيل منظومة الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد التقنية عنصراً محايداً، بل غدت وسيلة إستراتيجية تستخدمها الدول لتحقيق مكاسبها الاقتصادية والسياسية(٤).

كما يوضح هذا التصور أن الذكاء الاصطناعي يعد ثروة اقتصادية محورية، مماثلة للموارد الطبيعية ورأس المال، نظراً لدوره في دعم الإنتاجية، ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وتنمية المقدرة التنافسية للدول. وقد أفضى هذا إلى نشوء ما قد يُطلق عليه "اقتصاد العلم الذكي"، الذي يرتكز على خلق البيانات ومعالجتها باعتبارها منبعاً أساسياً للقيمة الاقتصادية(٥).

ومن زاوية قانونية، يُبيّن الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي الصلة بين التكنولوجيا والأطر القانونية التي تُسيِّر استعمالها، إذ تسعى البلدان إلى صياغة تشريعات ترمي إلى حماية مصالحها الاقتصادية، وتأمين سيادتها الرقمية، وضبط استعمال التقنية بما يتناسب مع ضوابط القانون الدولي. ويُشدد هذا على أن الذكاء الاصطناعي غدا محط تنظيم قانوني دولي، وليس مجرد مسألة تقنية.(٦).

الفرع الثاني

الخصائص السياسية والقانونية للاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي

يتسم الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص التي تمنحه طابعًا متميزًا مقارنةً بالتصورات التقليدية للاقتصاد السياسي .من أبرز هذه الخصائص الدور المركزي للتكنولوجيا، إذ أصبحت القدرة على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي تشكل إحدى الدعائم الأساسية للقوة الوطنية في العصر الحديث .وقد أدى ذلك إلى بروز سباق تقني بين القوى الكبرى، يجسد تنافسها لتحقيق التفوق الاقتصادي والسياسي في السياق العالمي (٧).

يُظهر هذا الاقتصاد أيضًا خاصية الطابع العابر للحدود، حيث تتجاوز تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحدود الجغرافية التقليدية، مما يطرح تحديات قانونية معقدة تتعلق بمسائل الولاية القضائية، السيادة الرقمية، وإدارة تدفقات البيانات عبر الحدود. وقد أدى ذلك إلى بروز الحاجة الملحّة لتطوير إطار قانوني عالمي حديث يضبط استخدامات هذه التقنية بشكل فعّال(٨).

يتسم المشهد الاقتصادي والسياسي للذكاء الاصطناعي بتركيزه الواضح على المعلومات باعتبارها موردًا اقتصاديًا استراتيجيًا .أصبحت السيطرة على هذه المعلومات تشكل مصدرًا رئيسيًا للقوة الاقتصادية .وقد أدى ذلك إلى بروز مفهوم جديد يُعرف بـ "الحكم الرقمي"، والذي يعكس جهود الحكومات في حماية بياناتها الوطنية وتنظيم استخدامها بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية والأمنية[٩].

المطلب الثاني

الأسس السياسية والقانونية للذكاء الاصطناعي في العلاقات الاقتصادية الدولية

نقسم هذا المطلب الى فرعين نبحث في الأول الذكاء الاصطناعي وإعادة توزيع القوة الاقتصادية الدولية، ونبحث في الثاني التنظيم القانوني الدولي للذكاء الاصطناعي

الفرع الأول

الذكاء الاصطناعي وإعادة توزيع القوة الاقتصادية الدولية

ساهمت التكنولوجيا الذكية في إعادة تشكيل توزيع القوة الاقتصادية على الساحة الدولية، حيث أصبحت الدول التي تمتلك تقنيات متطورة أكثر قدرة على تحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز نفوذها على المستوى العالمي. وهذا يعكس الترابط العميق بين الإمكانيات التقنية والقوة الاقتصادية، مما جعل التكنولوجيا واحدة من أبرز مؤشرات القوة في النظام الدولي الراهن[١٠].

أسهم الذكاء الاصطناعي في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تتمتع الدول المتقدمة بوفرة الموارد والتقنيات اللازمة لتطوير هذه التكنولوجيا وتعزيز انتشارها .في المقابل، تواجه الدول النامية تحديات كبيرة تعيق تقدمها في هذا المجال .ونتيجة لذلك، ظهر شكل جديد من أشكال التفاوت داخل النظام الاقتصادي العالمي، مما أسهم في تعزيز هذه الانقسامات الهيكلية[١١].

الفرع الثاني

التنظيم القانوني الدولي للذكاء الاصطناعي

أدى توسع استخدام الذكاء الاصطناعي إلى الحاجة الملحّة لوضع أطر تشريعية عالمية تنظم استخدامه، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات، وتنظيم التبادلات الرقمية، وضمان استغلال هذه التقنية بشكل قانوني

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وأخلاقي .وتسعى الهيئات الدولية إلى وضع قواعد تنظيمية تهدف إلى إدارة استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحقق توازناً بين متطلبات الابتكار وحماية المصالح الوطنية للدول.[١٢].

تعمل الحكومات على تطوير تشريعات محلية تهدف إلى تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تعزيز أمنها القومي، وحماية سيادتها الرقمية، وتعزيز تنافسيتها على المستوى العالمي. ويُظهر هذا التوجه أن قضايا الذكاء الاصطناعي أصبحت موضوعًا للتنظيم القانوني والسياسي، متجاوزة كونها مجرد مسألة تقنية بحتة[١٣].

المبحث الثاني

الذكاء الاصطناعي في التنافس الصيني–الأمريكي

يوضح هذا المبحث دراسة عمليّة للتنافس الصيني–الأمريكي في ميدان الذكاء الاصطناعي، باعتباره أحد أهم تجلّيات التحوّلات الجيو–اقتصادية الحديثة. ويسعى إلى تحليل التوجهات والخطط التي تتبناها كل من الصين والولايات المتحدة لترسيخ هيمنتهما الاقتصاديّة والسياسيّة. كما يبيّن تأثير هذه المنافسة على المنظومة الاقتصاديّة العالميّة.

المطلب الأول

النموذج الأمريكي في توظيف الذكاء الاصطناعي

يركّز هذا المطلب على دراسة النموذج الأمريكي في تسخير الذكاء الاصطناعي، من خلال تسليط الضوء على دور القطاع الخاص والإجراءات الحكومية المساندة للإبداع. كما يتطرق إلى كيفية توظيف الولايات المتحدة لهذه التقنية لتقوية قدرتها التنافسية الاقتصادية وتوسيع سطوتها السياسية عالمياً.

الفرع الأول

دور القطاع الخاص والسياسات الأمريكية في الابتكار

يستند النموذج الأمريكي في إعمار الذكاء الاصطناعي على توافق تكتيكي بين الشق الخاص والدولة، حيث تؤدي المؤسسات العريقة كـ Google و Microsoft و Amazon دور القاطرة الرئيسة للابتكار، في

حين يوفر الجزء الحكومي المساندة المالية والتنظيمية، مع ترك مجال كبير للاستثمار الفردي والمادي. ويسهم هذا التفاهم في تسريع خطى إيجاد المستجدات التقنية وخلق تجمعات تكنولوجية هائلة ذات انتشار عالمي.(١٤).

تساند التوجهات الأمريكية ازدهار القطاع الخاص من خلال تشريعات تحفز التنقيب والاستثمار في الذكاء الاصطناعي، مثل قانون CHIPS والعلوم، الذي يقدم دعمًا ماليًا ومِنَحًا للشركات لتشييد منشآت تصنيع وبحث داخل الولايات المتحدة. ويقوي هذا التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص التفوق التقني والمالي للولايات المتحدة في الحقل الإلكتروني(١٥).

ومن الناحية السياسية، يرفع هذا النموذج القدرة التنافسية للولايات المتحدة على الساحة الدولية، إذ يتم استخدام النفوذ الرقمي للشركات التقنية العملاقة كأداة مساندة للقوة السياسية والاقتصادية الأمريكية، عبر التأثير في تحديد المعايير التقنية العالمية، وتوجيه أسواق التكنولوجيا بما يتوافق مع المصالح الاستراتيجية للدولة(١٦).

كما يُساعد هذا النموذج في تعزيز الهيمنة الأمريكية داخل المنظمات والهيئات الدولية، إذ تُدير الشركات الأمريكية هياكل رقمية أساسية، وتُقدم وسائل تحليل ومعالجة بيانات ضخمة، تستغله الدولة في صياغة توجهات اقتصادية وتجارية وإدارية مؤثرة على الصعيد الكوني. ويُبين ذلك جلياً أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة مادية، بل صار وسيلة مزدوجة تتشابك فيها الجوانب الاقتصادية والإدارية ضمن المخطط الأمريكي الكلي(١٧)

الفرع الثاني

الذكاء الاصطناعي وأدوات النفوذ السياسي الأمريكي

تستغل الولايات المتحدة تفوقها في ميدان الذكاء الاصطناعي كأداة للضغط السياسي والمادي على الساحة الدولية، وذلك عبر الإمساك بسلاسل الإمداد التقنية، ووضع الحواجز أمام تصدير ونقل التقنيات الدقيقة، علاوة على تأسيس تجمعات معلوماتية واستراتيجية مع الدول الصديقة. ويسفر هذا التوجه عن تأكيد استمرار السيطرة الأمريكية على الأسواق العالمية، وتسيير أنظمة الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية(١٨).

كما تُستَغلُّ هذه القدرات التقنية في صياغة القواعد والمعايير الدولية المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، عبر إيجاد هياكل رقابية ومعايير فنية تُجبِرُ الدول الأخرى على الالتزام بها، وهو ما يُبَدِّلُ تلك القواعد إلى وسيلة للنفوذ الاقتصادي والسياسي، ويُقَوِّي الموقف التفاوضي للولايات المتحدة داخل المنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف(١٩).

ويُضاف إلى ذلك، يُسهم الذكاء الاصطناعي في دعم مقدرة الولايات المتحدة على تدبّر الأزمات والاستجابة السريعة للتحديات الدولية، عن طريق منظومات فحص البيانات الهائلة وتوقّع التصورات الاقتصادية والجيوسياسية الممكنة، مما يُقوّي من مكنتها على صون مصالحها العليا والحفاظ على مكانتها المركزية في الهيكلية العالمية. وفي هذا السياق، يصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في التشكيلات السياسية والعسكرية الأمريكية، لا مجرد وسيلة تقنية أو مالية بحتة(٢٠).

يمكننا القول أن النموذج الأمريكي يرتكز على اندماج اقتصادي وسياسي وتقني، إذ يُستخدم الذكاء الاصطناعي ليس فحسب لرفع الإنتاجية، بل لتعزيز القدرة على المنافسة، ووضع المعايير العالمية، وتوسيع الثقل السياسي للولايات المتحدة دولياً.

المطلب الثاني

النموذج الصيني في توظيف الذكاء الاصطناعي

يتناول هذا المطلب دراسة النموذج الصيني في استخدام الذكاء الاصطناعي، والذي يرتكز على التخطيط الاستراتيجي المحوري ودور الحكومة في قيادة الابتكار. كما يبيّن أسلوب إدماج الذكاء الاصطناعي في الرؤى التنموية والمعيشية لتبليغ غايات استراتيجية وجيو–سياسية طويلة الأمد.

الفرع الأول

الدولة الصينية والتنمية الموجهة

يستند النموذج الصيني في إعمار الذكاء الاصطناعي على الدور المحوري للسلطة في قيادة دروب الابتكار، إذ تضطلع الحكومة بمهمة القوة الدافعة عبر تأسيس المخططات الوطنية، ورسم اهتمامات البحث المعرفي، وتقديم الدعم المالي للمبادرات التقنية ذات الطبيعة الاستراتيجية. ويعكس ذاك المسلك سعي الصين

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

لضم التطور التقني ضمن خططها التنموية الوطنية، حتى يصير الذكاء الاصطناعي وسيلة تدعم الغايات الاقتصادية والحكومية في وقت واحد(٢١).

كما تسعى الصين، عبر هذا النموذج، إلى تثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي داخليًا وخارجيًا، فمن الداخل تعمل على دعم فعالية الأداء الحكومي وتحسين تدبير الموارد العامة، ومن الخارج تبتغي تأسيس قدرات تنافسية راقية في المعاملات العالمية. ويتيح هذا التوجه دمج القطاع الخاص ضمن الإطار الإرشادي للدولة بما يتوافق مع المتطلبات الاستراتيجية القومية، الأمر الذي يكفل أن يساهم التطور التقني في دعم السطوة الاقتصادية والسياسية للصين(٢٢).

وتُظهِر التجربة الصينية أنَّ الاستثمار الغزير في الذكاء الاصطناعي يُسهم في تسريع إيقاع الابتكار، وإعادة تشكيل القطاعات الصناعية، وزيادة مستويات الإثمار، علاوة على رفع نوعية الخدمات العامة. كما تُقدِّم هذه التطوّرات للصين آليات إضافية للتأثير في الشؤون العالمية، خاصة في الميادين الاقتصادية والتقنية والرقمية، مما يُقوّي موقعها في المنظومة الدولية الحالية(٢٣).

الفرع الثاني

الذكاء الاصطناعي والحوكمة الاقتصادية الدولية في النموذج الصيني

تسعى الصين من خلال تسخير الذكاء الاصطناعي إلى إعادة صياغة أسس الحوكمة الدولية الاقتصادية، عبر الترويج لنموذج منافس للنموذج الليبرالي الغربي، يرتكز على محورية الدولة واحترام مبدأ السيادة الرقمية. ويتضح ذلك في مساندة الصين لإطار تنظيمي عالمي يسمح للدول الناشئة بتنمية مقدراتها التقنية دون التقيد بالضوابط الغربية المشددة المتعلقة بانسياب البيانات أو الملكية الفكرية، مما يدعم مكانتها كقائد مرتقب لنظام رقمي عالمي متعدد الأقطاب(٢٤).

وتُعتبر مبادرة «الحزام والطريق الرقمية» إحدى أهم أدوات الصين في استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة للنفوذ الجيو–اقتصادي، حيث تُقدم عبرها منشآت تحتية معلوماتية، ومنصات ذكية، وشبكات مواصلات متطورة للدول الحليفة، ما يُنشئ أشكالًا جديدة من التبعية التقنية المتبادلة. ويُساعد هذا الدرب في تقوية قدرة الصين على التأثير في المقررات الاقتصادية للدول المستفيدة، وربطها بنظامها التقني والمعياري على المدى البعيد(٢٥).

بالإضافة إلى ذلك، تستغل الصين الذكاء الاصطناعي لتقوية مكانتها في الهيئات الاقتصادية العالمية، عبر السعي للمساهمة الفعالة في وضع المقاييس التقنية الدولية، لا سيما في حقول البيانات الكبرى، التبادل الرقمي، والخوارزميات. ويشكل هذا التوجه مسعى استراتيجي لإعادة توزيع سلطة المعايير ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية، مما يحد من السيطرة الغربية المعتادة ويمنح الصين تأثيرًا هيكليًا متزايدًا[٢٦].

وعليه، يُظهر النموذج الصيني في إدارة الذكاء الاصطناعي تصوراً استراتيجياً يهدف لدمج الاقتصاد الرقمي في مشروع ارتقاء شامل، تُستخدم فيه التقنية كأداة لإعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية الدولية، وتقوية التحول التدريجي نحو نظام عالمي أكثر تعددية[٢٧].

لا يقتصر المشهد الصيني–الأمريكي في مجال الذكاء الاصطناعي على التباين بين النماذج التقنية فحسب، بل يمثل تنافسًا جيو–اقتصاديا مباشرا يسعى لتحقيق الهيمنة التكنولوجية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى الحفاظ على موقعها الريادي من خلال إدارة شبكات التوريد التقنية ووضع قيود صارمة على تصدير الشرائح المتطورة، تعمل الصين على بناء نظام تقني مستقل يهدف إلى الحد من اعتمادها على الموارد الغربية .يظهر هذا التنافس بوضوح في سعي الطرفين لتحديد معايير دولية، والسيطرة على تدفقات المعلومات، وجذب الاستثمارات الضخمة، مما يجعل الذكاء الاصطناعي واحدًا من أبرز ميادين الصراع على القيادة الاقتصادية العالمية.

يتبيَّن أن النموذج الصيني يرتكز على التوجيه المحوري للدولة، والتمويل الغزير للتقنية، والدمج المُحكَم للقطاع الحكومي والأهلي، ليكون الذكاء الاصطناعي وسيلة لدعم العزيمة الاقتصادية والسياسية، وتشكيل الإدارة الاقتصادية العالمية وفقًا لمنافع الصين ومصالح شركائها.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية لدعم الاقتصاد، بل أصبح أحد العناصر الأساسية في نظام الاقتصاد السياسي العالمي الحالي. وقد أصبح عنصرًا رئيسيًا في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازن القوى السياسية. وقد أظهر البحث أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين في مجال الذكاء الاصطناعي يعكس تغيرًا جذريًا في طبيعة العلاقات الدولية، حيث انتقلت وسائل

السـيطرة من التحكم بالموارد الأولية والمال التقليدي إلى السـيطرة على البيانات والخوارزميات والمنصـات الرقمية.

وأوضـحت الدراسـة أن هذا التنافس لا يقتصـر على كونه ثنائيًا، بل تتأثر به أيضًـا الدول الشـرقية التي تواجه وضـعًا معقدًا يجمع بين الفرص للدخول في الاقتصـاد الرقمي العالمي والمخاطر الناتجة عن الاعتماد على التكنولوجيا والسـياسـة. وأبرز التقييم أن عدم وجود اسـتراتيجية عربية شـاملة في الذكاء الاصـطناعي يضعف من القدرة على استخدام هذه التقنية كأداة لتعزيز الاكتفاء الذاتي والتأثير السياسي، مما يجعل المنطقة ساحة للتنافس بين القوى الكبرى بدلاً من أن تكون فاعلة في تحديد قواعد الاقتصاد الرقمي العالمي.

وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن مستقبل الدول الشرقية في النظام الاقتصادي العالمي يعتمد على قدرتها على التحول من مجرد مسـتخدم لهذه التقنية إلى شـريك ومصـنع لها، وذلك من خلال خطة اسـتراتيجية بعيدة المدى تحقق التوازن بين متطلبات التقدم والحفاظ على السيطرة الرقمية وتحقيق الفعالية السياسية.

أولا/ الاستنتاجات

١. أبرزت الدراسـة أن الذكاء الاصـطناعي غدا من المؤثرات الجوهرية التي تحدد الهيمنة في المنظومة الدولية، وسـاهم مباشـرة في تحويل ميزان القوة المالي والسـياسـي بين البلدان، خصـوصًـا بين الثقلين الكبيرين كالولايات المتحدة والصين.

٢. بيَّن التنافس بين الصين والولايات المتحدة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية محايدة، بل أصبح أداة تصنيعية تُستغل لوضع مقاييس تقنية، والتحكم في سلاسل الموارد العالمية، وتدعيم التأثير داخل الهيئات الدولية.

٣. تَبَيَّن وجود تباين بنيوي جلي بين المنهج الأمريكي، الذي يسـتند إلى حركية السـوق والقطاع الخاص، والأسلوب الصيني الذي يرتكز على التدبير المركزي ودور السلطة، وهو ما يعكس تباينات أعمق في المفاهيم الحاكمة والمالية للطرفين.

٤. أوضـحت الدراسـة أن الدول العربية تملك إمكانيات ضـئيلة للاسـتفادة من هذا التجاذب عبر اسـتقطاب الاستثمار وجلب المعرفة التقنية، إلا أن هذه الإمكانيات تصطدم بعقبات بنائية كبرى، مثل هشاشة المنصات الرقمية، ونقص المبادرات البحثية، والتبعية التقنية.

٥. أكدت المعطيات أن غياب تصور موحد لبلدان العرب حول الذكاء الاصطناعي يؤثر سلبًا في التباين التقني داخل المنطقة العربية، ويعيد تكريس الخلل في الثقل المالي والسياسي بين الدول العربية.

٦. أوضحت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءًا مترابطًا بين الشأن المالي والشأن الحاكم، حيث تُستغل المكاسب الإنتاجية لتعزيز السلطة السياسية، مما يعيد صياغة مفهوم النفوذ الكلي للدولة في الحقبة الرقمية.

ثانيا/ التوصيات

١. إلزام الدول العربية بتبني خطط قومية شاملة للذكاء الاصطناعي، تدمج الجوانب المادية والهيكلية والأمنية، لضمان استخدام هذا التقدم نحو تحقيق الرفاهية المستدامة والوصول للاكتفاء الاقتصادي.

٢. تطوير رؤية عربية متناسقة في مجال الذكاء الاصطناعي، من خلال تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجالات البحث العلمي، تبادل المعرفة، وإنشاء بنى رقمية مشتركة.

٣. زيادة الاستثمارات في التعليم الإلكتروني وتدريب المهارات المناسبة في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات، حيث يُعتبر العنصر البشري المفتاح الأساسي للانتقال من الاعتماد إلى الكفاءة التقنية.

٤. إنشاء نظم وإجراءات عربية مرنة لحماية السيطرة الرقمية، وتنظيم استخدام البيانات، وتقليل النفوذ الخارجي على الإمكانيات التقنية الوطنية.

٥. اتباع استراتيجيات متوازنة في التعامل مع المنافسة بين الصين وأمريكا، بالتركيز على تنويع الشراكات التكنولوجية وتجنب الانحياز لطرف واحد، مما يعزز المجال السياسي للدول العربية.

٦. تشجيع القطاع الخاص العربي على الانخراط النشط في جهود الذكاء الاصطناعي، من خلال تقديم حوافز استثمارية وتمويلية، لمساندة إنشاء نظام إبداعي محلي قادر على المنافسة.

٧. تعزيز دور مؤسسات البحث والتفكير العربية في تقييم الأوضاع المالية والسياسية الخاصة بتقنية الذكاء الاصطناعي، وتقديم تصورات مستقبلية تساعد القادة العرب على الاستجابة الواعية للتغيرات الرقمية العالمية.

الهوامش

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية، أبوظبي، ٢٠١٩، ص ٢٧؛ منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمي ٢٠٢٥، جنيف، ٢٠٢٥، ص ٤١.

(٢) حسن علي الذنون، القانون الدولي للأمن السيبراني، دار الثقافة، عمّان، ٢٠٢٠، ص ٩٢؛ عبد الله الأشعل، السيادة والأمن في النظام الدولي المعاصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢١٩.

(٣) قاسم حسين الأسدي، «التحول الرقمي وأثره في القوة الوطنية الشاملة»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥١٤، ٢٠٢٢، ص ٨٣؛ مركز دراسات الوحدة العربية، التكنولوجيا المتقدمة والتحولات في النظام الدولي المعاصر، بيروت، ٢٠٢١، ص ١٠١.

(٤) عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والاقتصاد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٩١.

(٥) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

(٦) حسن نافعة، مبادئ العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٠٣

(٧) برهان غليون، النظام الدولي المعاصر، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٤٤.

(٨) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٦، ص ٣١٢

(٩) تقرير الإسكوا، الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٢١، ص ٢٧

(١٠) عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٧٦.

(١١) سمير أمين، نحو نظرية للتنمية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٧، ص ١١٢

(١٢) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٢٢١.

(١٣) تقرير البنك الدولي، الاقتصاد الرقمي العربي، واشنطن، النسخة العربية، ٢٠٢٢، ص ٣٩

(١٤) اتجاهات الصراع: الذكاء الاصطناعي ومسارات الهيمنة الأمريكية – الصينيةShams Center -

(15)CHIPS and Science Act - Wikipedia

(١٦) عبد الحميد، ٢٠٢٠؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢١.

(١٧) الأسدي، ٢٠٢٢؛ مجلة السياسة الدولية – مركز الأهرام، ٢٠٢١.

(١٨) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٩؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢١

(١٩) عبد الحميد، ٢٠٢٠؛ مجلة السياسة الدولية – مركز الأهرام، ٢٠٢١.

(٢٠) الأسدي، ٢٠٢٢؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨

(٢١) مركز دراسات الوحدة العربية، التكنولوجيا المتقدمة والتحولات في النظام الدولي المعاصر، بيروت، ٢٠٢١.

(٢٢) أسدي، قاسم حسين، التحول الرقمي وأثره في القوة الوطنية الشاملة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢.

(٢٣) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية، أبوظبي، ٢٠١٩.

(24) Nadège Rolland, China’s Vision for a New World Order, National Bureau of Asian Research, Washington, 2020, p. 112.

(25) Hong Shen, “Building a Digital Silk Road?”, Asian Journal of Communication, Vol. 28, No. 3, 2018, p. 275.

(26) Sebastian Heilmann, China’s Political System, Rowman & Littlefield, Lanham, 2017, p. 198.

(27) Kai-Fu Lee, AI Superpowers, Houghton Mifflin Harcourt, Boston, 2018, p. 214.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المصادر

أولاً: الكتب العربية

١- حسن علي الذنون، القانون الدولي للأمن السيبراني، ط١، دار الثقافة، عمّان – الأردن، ٢٠٢٠.
٢- سمير صالح، الجرائم الإلكترونية في التشريعات العربية المقارنة، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية – مصر، ٢٠١٩.
٣- عبد الإله بلقزيز، العرب والتحولات الدولية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠٢٠.
٤- عبد الله الأشعل، السيادة والأمن في النظام الدولي المعاصر، ط١، دار الشروق، القاهرة – مصر، ٢٠١٦.
٥- عبد الوهاب الأفندي، الدولة والتحول الرقمي في العالم العربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠٢١.
٦- محمد عبد الحميد، السياسات العامة للأمن السيبراني، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، ٢٠٢٢.
٧- محمد عابد الجابري، الدولة والسلطة والمواطنة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
٨- نبيل عبد الفتاح، الأمن القومي العربي في عصر المعلومات، ط١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، ٢٠١٨.

ثانياً: المقالات والدوريات العربية

١- أحمد محمود عبد الحميد، "الذكاء الاصطناعي والأمن القومي: الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٦٤، ٢٠٢٠.
٢- شريهان ممدوح حسن أحمد، "الحوكمة الدولية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي"، مجلة الشريعة والقانون، القاهرة، العدد ٤٤، نوفمبر ٢٠٢٤.
٣- علي غسان سامي، "توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٢٢، ٢٠٢٣.
٤- قاسم حسين الأسدي، "التحول الرقمي وأثره في القوة الوطنية الشاملة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢.

ثالثاً: التقارير ومراكز الدراسات

١- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الذكاء الاصطناعي والحكومة الذكية، 2021.
٢- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية، أبوظبي، ٢٠١٩.
٣- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اتجاهات تأثير الذكاء الاصطناعي في قضايا الأمن القومي، 05أغسطس ٢٠٢٥.
٤- مركز دراسات الوحدة العربية، التكنولوجيا المتقدمة والتحولات في النظام الدولي المعاصر، بيروت، ٢٠٢١.
٥- منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية ٢٠٢٥ Making Trade and AI Work Together: ، جنيف، ٢٠٢٥.